

السياسة النقدية وأهميتها في توازن الاقتصاد الوطني

أ- مفهوم السياسة النقدية:

تحتل البنوك المركزية في مختلف دول العالم مكانة هامة بين مختلف مؤسسات الدولة، حيث تسعى من خلالها لتنفيذ برامجها وسياساتها المختلفة، إذ تناط لها مهمة إدارة السياسة النقدية، والتي من خلالها تسعى إلى تنظيم كمية النقود في الاقتصاد الوطني، ومراقبة عملية الإئتمان⁽¹⁾، هذا وتلعب النقود دوراً مهماً في الاقتصادات المعاصرة لما لها من أهمية في الحياة الاقتصادية وسير العلاقات التجارية بين الأفراد، ولهذا فقد تعددت وتنوعت التعاريف المعطاة للسياسة النقدية، نذكر منها:

- هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول⁽²⁾.

- العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية⁽³⁾.

- الإجراءات والأساليب التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية⁽⁴⁾.

من خلال هذه التعاريف، نخلص إلى أن السياسة النقدية آلية مهمة تستخدمها الاقتصادات المعاصرة لمراقبة كمية النقود المتداولة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، غير أن السياسة النقدية وحدها غير كافية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع، بل يتطلب الأمر إدراج أهمية السياسة المالية في تحقيق جملة الأهداف الاقتصادية السالفة عن طريق تغيير معدلات الضرائب ومستوى الانفاق⁽⁵⁾ وغيرها من الأساليب الأخرى ضمن نطاق السياسة المالية للحكومة.

ب- أدوات السياسة النقدية:

1 - حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية، جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، بحث الكتروني PDF، 2006، ص 09. أنظر: www.ieaoi.ir/files/site1/pages/maghalat/abzarhaye_siyasate_poli.pdf

2 - عوف محمود الكفراوي، المرجع السابق، ص 145.

3 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 15.

4 - عوف محمود الكفراوي، المرجع السابق، ص 145.

5 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 15.

يطلق على أدوات السياسة النقدية مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية في الدولة لتحقيق المصلحة العامة، من خلال تعظيم أهداف معينة⁽⁶⁾، حيث تناط مسؤولية الاشراف والمراقبة للسياسة النقدية في أغلب اقتصاديات العالم إلى البنك المركزي، تستخدم من خلالها جملة من الأدوات، تهدف من ورائها إلى التدخّل على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، يمكن تقسيم هذه الأدوات إلى قسمين:

- **الأدوات الكمية:** هي جملة الإجراءات والأساليب ذات الطابع الكمي التي تستخدمها المؤسسات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية من أجل احداث تغيير في كمية النقود المتداولة اجمالاً، وهذا بدوره يؤثر في مستوى الائتمان وكذا السيولة المالية للبنوك⁽⁷⁾.

ضمن هذه الأدوات الكمية، نركز على الاحتياطي الاجباري، سياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم.

1/ الاحتياطي الاجباري:

يعتبر الاحتياطي الاجباري، أو كما يسمى بالاحتياطي القانوني أو الالزامي، أسلوباً من أحدث أساليب مراقبة سيولة البنوك وأكثرها فعالية. ويتعلق الأمر بقرار من البنك المركزي الذي يقوم بإجبار البنوك التجارية على ترك قسط معين من ودائع الجمهور في حساب دائن لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المفاجئة، حيث تتغير نسبة هذا القسط من ظرف إلى آخر حسب وضعية الاقتصاد الكلي رفعا أو خفضا، بما يؤدي إلى نقص أو زيادة قدرة هذه البنوك على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية، فيتأثر بذلك الكلب على القروض بغرض الاستثمار⁽⁸⁾، ففي حالة التضخم، والتي تتسم بتضاعف القروض، يقوم البنك المركزي برفع مستوى الاحتياطي الالزامي، الأمر الذي يؤدي إلى امتصاص العملة الفائضة وتخفيض نسبة السيولة، وهذا بغرض التخفيض من التضخم، (ونحن قلنا أن التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي التقليل من النقود المتداولة و القروض و السيولة، وهو ما يؤدي إلى التقليل من التضخم) واحداث التوازن في الاقتصاد. أما في حالة الكساد أو الانكماش الاقتصادي، حيث تقلّ الأموال وتراجع حركة النشاط الاقتصادي، يقوم على إثرها البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطي الاجباري المفروض على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى،

6 - حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص 13.

7 - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 18.

8 - حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص 17.

لترتفع نسبة السيولة النقدية ضمن الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي يصبح للبنوك إمكانية الزيادة في قروضها الموجهة إلى المشروعات والمؤسسات الاقتصادية، مما يساهم في انتعاش حركة النشاط الاقتصادي⁽⁹⁾.

2/ سياسة معدل إعادة الخصم:

إنّ سعر إعادة الخصم *réescompte* هو الأداة التي يعيد من خلالها البنك المركزي خصم أوراق سبق أن خصمتها البنوك التجارية لعملائها من المستثمرين، حيث تعدّ هذه السياسة من الآليات الفعالة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في مختلف دول العالم للتأثير في حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض من النقود في الاقتصاد الوطني⁽¹⁰⁾، حيث تتغيّر عملية الخصم وإعادة الخصم حسب ظروف الاقتصاد الوطني إن كان في حالة تضخم أو ركود اقتصادي.

- إذا قام البنك المركزي بتخفيض معدّل إعادة الخصم فإنّه يعطي للبنوك الأخرى فرصة الزيادة في الاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها المالية والتجارية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض، ومنه فالبنوك سوف تعطي كامل التسهيلات ليقترض العملاء منها، ويكون ذلك في حالات الركود الاقتصادي⁽¹¹⁾.

- أمّا إذا قام البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم في حالات ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، فإنّه يفرض على البنوك أن تقلّل من قروضها ومن إعادة خصم أوراقها التجارية والسندات، وبالتالي ترفع من كلفة هذه القروض، فيحجم العملاء على طلب القروض لارتفاع التكاليف، وهذا ما يؤثر في الأخير على حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني⁽¹²⁾.

3/ سياسة السوق المفتوحة:

تتمثل في دخول البنك المركزي كمشتري أو بائع لمختلف السندات المالية، خاصة منها السندات الحكومية في السوق المالي.

فإذا رغب البنك المركزي في زيادة مقادير النقود المتداولة في حالات الانكماش الاقتصادي، تراه يتقدّم للسوق فيشتري الأوراق المالية، ويصّبّ مقابل ذلك نقودا في السوق، الشيء الذي يؤدي إلى رواجها ووفرته، وهذا ما يقوم به في فترات الانكماش من أجل إنعاش الاقتصاد، حيث ينزل إلى السوق كمشتري الشيء الذي يساعد البنوك على توفير سيولة إضافية، ومن ثمّ يساهمون في تمويل الاقتصاد الوطني.

⁹ - عبد الله خبايا، المرجع السابق، ص 18.

¹⁰ - حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص 16.

¹¹ - عبد الله خبايا، المرجع السابق، ص ص 16-17.

¹² - المرجع نفسه.

أمّا إذا أراد البنك المركزي التقليل من حجم النقود المتداولة في فترات التضخم، فما عليه إلا النزول إلى السوق كبايع للسندات، الشيء الذي يمكنه من ابتلاع النقود المتداولة الإضافية، فينقص حجم العملة وتنقص إمكانية قروض البنوك إلى الاقتصاد الوطني.

هناك أدوات أخرى قد تلجأ إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية لها صفة التدخل المباشر، حيث قد تتعمد السلطات إلزام المؤسسات المالية مباشرة بنسب أسعار فائدة معينة بحددها البنك المركزي على الودائع والقروض الممنوحة من البنوك التجارية⁽¹³⁾... وغيرها من الآليات الأخرى ضمن السياسة النقدية.

- الأدوات النوعية (الكيفية):

رغم النجاعة التي تحقّقها الأدوات الكمية للسياسة النقدية إلا أنّ البنوك المركزية في جل دول العالم أصبحت تستعمل التقنيات ذات الطابع النوعي، خاصة أنّ نتائج الإجراءات الكمية هي نتائج شمولية تمسّ كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء، معنى ذلك أن مفعول التقنيات الكمية واسع جدا يشمل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، فإذا قامت أجهزة الاشراف والمراقبة بالعمل على التقليل من السيولة النقدية الفائضة بواسطة الأدوات الكمية، كان لهذا القرار تأثير على كل القطاعات الاقتصادية، أي حتى على القطاعات التي يجب تشجيعها والتي لم يكن لها الأثر في توسيع التيارات التضخمية، ولهذا فالبنك المركزي يعمل من خلال الأدوات النوعية لتكييف عمل السياسة النقدية لتكون أكثر فاعلية في الاقتصاد الوطني، وتتلخّص هذه الأدوات النوعية من خلال التوجيهات والارشادات (الاقناع الأدي) واتباع سياسة انتقائية للقروض، حيث يوجّه البنك المركزي مجموعة من الارشادات أو الأوامر الإلزامية إلى البنوك التجارية للقيام باتباع ما يلي عليهم من توجيهات تصبّ في مجملها في صلب السياسة النقدية وأهدافها اتجاه حالة الاقتصاد الوطني إذا كانت مشكلة تضخم أو انكماش⁽¹⁴⁾، كأن تأمر الحكومة والبنك المركزي بدعم قطاعات دون أخرى من خلال تمويلها وتخفيف الفوائد عليها.. مثل حالة قطاع السكن في الجزائر وتخفيف فوائد القروض البنكية الممنوحة للأفراد إلى 1% أو 3%.

كما تهدف الأدوات غير الكمية للسياسة النقدية في توجيه القروض إلى قطاعات معينة تعتبرها السلطة النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، فتمنح لها التسهيلات والمساعدات، مثل: إقرار معدل إعادة خصم مفضّل، وتغيير مدّة استحقاق القروض ومعدّل فوائدها⁽¹⁵⁾.

¹³ - حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص 18.

¹⁴ - عبد الله خبايا، المرجع السابق، ص 19-20.

¹⁵ - المرجع نفسه، ص 20.

العلاقة التكاملية بين السياسات المالية والنقدية

إذا كان دور السياسة المالية هو العمل على تغيير معدلات الضرائب وكذا الاتفاق الحكومي حسب حالات الاقتصاد الوطني إن كان في حالة تضخم أو انكماش، وهذا من خلال خلق توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإن السياسة النقدية هي من صميم سياسة الحكومة والبنك المركزي بالنسبة لعملية خلق النقود وإدارة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني، والفرق الرئيس بين السياستين هو أن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر في عرض النقود وبشكل غير مباشر في تيار الدخل، في حين تؤثر السياسة المالية مباشرة في تيار الدخل وبشكل غير مباشر في عرض النقود⁽¹⁶⁾، وهذه السياسة تقف جنباً إلى جنب مع السياسة المالية للحكومة، فكلاهما يهدفان إلى جعل الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني وإلى استقرار المستوى العام للأسعار وجعله في متناول جميع شرائح المجتمع⁽¹⁷⁾، ولهذا فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب التنسيق والترابط بين السياستين المالية والنقدية من ناحية الأهداف والوسائل، من أجل تفادي الآثار السلبية التي قد تنجم عن عدم التنسيق⁽¹⁸⁾.

يكون التنسيق بين السياستين في إطار السياسة العامة للحكومة، تكون تركيبتها منضمة لسياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية أو العكس بالشكل الذي يؤدي إلى النتائج المرجوة من قبل السلطات النقدية والمالية معاً، فكلاهما يكملان بعضهما البعض ويساهمان بشكل فعال في معالجة الاختلالات الاقتصادية⁽¹⁹⁾.

¹⁶ - هيفاء غدير غدير، المرجع السابق، ص 87.

¹⁷ - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 21.

¹⁸ - هيفاء غدير غدير، المرجع السابق، ص 88.

¹⁹ - المرجع نفسه، ص 88.